التعليم وسوق العمل العربي

م. صائب حسن مهدي
جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد/قسم ادارة الاعمال
تاريخ استلام البحث: 2014/1/8 تاريخ قبول النشر: 2014/4/7

المستخلص :
بلغ متوسط معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية ما تقديره 4,8 في المائة في عام2012 بعد أن كان 2,2 في المائة في عام 2011 . ومن العوامل التي أسهمت في هذا الارتفاع الانتعاش الذي شهدته مجموعة بلدان المغرب، وخصوصاً ليبيا، والنمو الاقتصادي الذي سجلته بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي عام 2013، يتوقع أن يكون متوسط معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة 4,4 في المائة. واحتمالات انخفاض معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى انخفاض الإيرادات من صادرات الطاقة التي بلغت من الارتفاع في عام 2012 مستوى نادراً ما سجلته المنطقة في الماضي. غير أن حالة الاستقطاب في التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ذهبت في عام 2012إلى المزيد من العمق. فالبلدان المصدرة للطاقة ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، تشهد انتعاشا ثابتا، نتيجة لمجموعة من السياسات المالية والنقدية التوسّعية. أما البلدان المستوردة للطاقة فتحاول جاهدة تثبيت اقتصاداتها وسط مزيد من القيود نتيجة لتناقص مخزونها من العملات الأجنبية.

Education and the Arab labor market

Lecturer: Saeb Hassan Mahdi
Qadisiyah University
College of Management and Economics
Department of Business Administration

Abstract:
The average growth rate of gross domestic product (GDP) in real term of the Arab region is estimated to be 4.8 per cent for 2012, compared to 2.2 per cent in 2011. The recovery in the Maghreb sub region, particularly of Libya, and the consistent economic growth in Gulf Cooperation Council (GCC) countries were significant contributing factors. For 2013, the average real GDP growth rate of the region is projected at 4.4 per cent. The GDP growth rate on average is likely to taper off due to the decline in energy export revenues which marked a historic high in 2012.However, the polarization of economic social developments in the region deepened in 2012. Major energy exporters in the region, namely GCC countries, are on a stable recovery path which was enabled by an expansionary fiscal and monetary policy mix worsening foreign exchange constraint.

المقدمة:
يشهد العالم في الوقت الحاضر تغيرات جوهرية في مختلف اوجه الحياة وخصوصا الجانب الاقتصادي منها والتي اصبحت تؤثر بشكل ملموس علي حياة فئات متعددة من السكان وبالأخص الفئات المحدودة الدخل والتي اصبحت تواجه صعوبات متزايدة في الحصول على العمل الملائم لسد احتياجاتها المتزايدة في الارتفاع المستمر للأسعار عالميا واستمرار الازمات والحروب التي تعصف بمناطق متعددة في العالم في ظل التنافس الدولي الشديد للحصول على الموارد الاولية والطاقة والتزايد الكبير في اعداد سكان العالم والتي اصبحت الموارد المحدودة لأغلب دول العالم عاجزة عن الايفاء بمتطلباتها.

مشكلة البحث:- يحاول البحث تناول ظاهرة انخفاض الاهتمام بالطبقة العاملة في الوطن العربي وعدم الاستغلال الامثل لطاقاتها وخصوصا شريحة الشباب ذوي التعليم الجامعي.

فرضية البحث:- تمتلك الدول العربية ثروات هائلة وموارد بشرية ضخمة ولكنها تفقر الى التعاون الاقتصادي والسياسي الذي يمكنها من الاستغلال الامثل لهذه الثروات والموارد الامر الذي انعكس سلبا على واقع البلدان العربية وعلى مستقبل اجيالها القادمة. ومن الممكن الاستفادة من الطاقات الشابة المتعلمة في بناء وتطوير الواقع العربي في مختلف المجالات.

اهداف البحث:-

1- التعرف على الواقع التعليمي في الدول العربية وعلى اهم المعوقات التي تواجهه.
2- دراسة طبيعة سوق العمل في الدول العربية والتعرف على اهم المعوقات التي تواجه انتقال الايدي العاملة العربية.

منهجية البحث:- لقد تم اتباع المنهج الوصفي في تناول موضوع البحث وتم تقسيم البحث الى ثلاثة اقسام وكما يلي:-

اولا:- الواقع التعليمي في الدول العربية .

ثانيا:- طبيعة سوق العمل العربي.

ثالثا:- التنافسية والانتاجية في صلب تطوير المؤسسات المستدامة .

اولا:- الواقع التعليمي في الدول العربية:-

امتازت المنطقة العربية والى تاريخ قريب كأغلب المناطق النامية بارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان ،وذلك لارتفاع نسب المواليد وتدني نسب الوفيات ،ويرجع ذلك لعدة عوامل اهمها انتشار الرعاية الصحية الاولية وتدني اندماج المرأة في سوق العمل وانخفاض مستويات تعليمها، وهذا الوضع تمخض عنه هرم سكاني يمتاز بالفتوة ، ترتفع فيه نسبة الشباب وتقل فيه نسبة الشيخوخة ، ترتفع فيه حصة السكان القادرين على العمل وبالتالي تدفق شديد نحو سوق العمل وارتفاع الطلب الاجتماعي على الصحة والسكن والتعليم والعمل [1].
ورغم شبه الاتفاق على اهمية الانفاق الجاري على التعليم العام في تحسين توزيع الدخل ،وتقليل من التفاوت التعليمي ومن ثم تعزيز عملية تراكم راس المال البشري ،الا انه في الحالة التي يتم فيها تمويل زيادة الانفاق على التعليم من خلال ضريبة ثابتة على الدخل، على حساب الخفض في الانفاق على تمويل صناديق الضمان الاجتماعي العامة فان ذلك قد يؤدي الى عدم تحسن في توزيع الدخل بل الاضرار به [2] .

ومع انطلاق عملية التنمية في الدول العربية بعد نيلها الاستقلال السياسي والاقتصادي والتي رافقها ارتفاع نسبة التحضر وارتفاع معدلات التحاق الاناث بالمدارس بدأت معدلات النمو السكاني تتراجع وازداد معدل مساهمة المرأة في سوق العمل [3] .

ان مستوى الفقر المدقع في البلدان العربية هو الاقل في العالم ، بحيث ان مواطن من كل خمسة مواطنين يعيش على اقل من دولارين امريكيين في اليوم وفقا لتقديرات البنك الدولي الخاصة بالشرق الاوسط وشمال افريقيا .ولقد اصبح الان معروفا ان النمو الاقتصادي ليس شرطا كافيا لإزالة فقر الدخل لكنه بالتأكيد شرط ضروري لذلك ،وينطبق الامر كذلك على فقر القدرات والذي بما يعنيه من حرمان يعتبر نقيض التنمية الانسانية .والفقر كيفما يتم تعريفه ،يعيق النمو الاقتصادي، ففقر الدخل يعتبر عبئا على الاقتصاد اما فقر التنمية فهو اشد اثرا كونه يحد من القدرة على الاستخدام الافضل للموارد الانسانية والمادية على حد سواء [4] .
تعتبر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها اغلب الاقتصادات العربية غير ممكنة الحل باللجوء الى ضمان الاستقرار الاقتصادي فقط (من خلال ضغط معدل التضخم)،بل ان المشكلة هيكلية بالأساس، ولا تعالج بأدوات نقدية بحتة (مثل تحرير اسعار الصرف والفائدة) بل بدلا من ذلك بمعالجة الاسباب الهيكلية لتدهور الانتاج الزراعي و الصناعي ،وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية وضعف المؤسسات .وتتراوح اهمية الاسباب الهيكلية من اختلالات في استراتيجيات التصنيع المتبعة، واخطاء في توزيع المحاصيل والتحيز لزراعة المحاصيل ذات المردود المالي المرتفع في الاسواق الدولية واهمال المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل القمح ،وسوء استخدام الموارد المائية والهدر الكبير في القطاع الزراعي ضمن اسباب اخرى. وتسري نفس الاخطاء على الخدمات التعليمية والاهتمام اساسا بكمية الخريجين وليس بنوعيتهم، وهو الامر الذي ساهم في بروز ظاهرة(بطالة المتعلمين) خاصة بين الشباب .كما ساهم النظام التعليمي وبسبب فقدان الصلة تقريبا بالأنشطة الزراعية والصناعية في التحيز نحو تخريج التخصصات الانسانية والاجتماعية واهمال للتخصصات العلمية والفنية ،الامر الذي انعكس على اختلالات واضحة في توفير العمالة الماهرة في اسواق العمل .

يطرح واقع حال الدول النامية عدة تساؤلات حول اسباب بقاء الدول النامية الى اليوم وبعد عقود من تسلمها زمام اقتصادها تعاني من ازمات اقتصادية خانقة وحالة من التخلف والتبعية ،فاقتصاداتها متهالكة ،وهياكلها الاقتصادية مشوهة، وتشكو عجزا في موازين المدفوعات وتردي اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية خاصة مع تفاقم المديونية، وقد تواردت الاتهامات بين الدول المتقدمة والمتخلفة حول المسؤول عن وجود عالم غير متساو واقتصادات متباينة وغير متكافئة، وبالتالي حالة التخلف والتبعية فالدول المتقدمة تحمل الدول النامية نفسها المسؤولية عن تردي اوضاعها وعن عدم قدرتها على مواكبة التطور الاقتصادي العالمي، أما الدول النامية فلا تزال تحمل الدول المتقدمة المسؤولية عن اعمال النهب والاستغلال لثرواتها ومواردها الطبيعية خلال الفترة الاستعمارية[5] .
تحتل ظاهرة البحث والتطوير مكانة هامة في المجتمعات ذات الطابع العلمي والفكر المتحرر بوصفهما الاداة الاكثر فعالية في تحقيق الانجازات الحضارية، وتحفيزها المتواصل لتجديد اساليب التفكير وتجسيد الحقائق العلمية على ارض الواقع، أما واقع البحث والتطوير في البلدان العربية، فأن المتتبع لتجربة البحث والتطوير في البلدان العربية يجد ان هناك جملة من الاعتبارات التاريخية والموضوعية والذاتية التي فرضت نفسها على حقيقة البحث والتطوير بوصفها ظاهرة سلوكية وحضارية فاعلة في بناء المجتمعات المعاصرة، وقد تضافرت تلك الاعتبارات في ابعاد الامة عن مسارها وموروثها العلمي، وإحداث فجوة معرفية هائلة بينها وبين العالم الصناعي، كما اسفرت عن تواضع البرامج المصممة والنتائج المتحققة في مجال البحث والتطوير [6] .

ان الوضع السكاني للشباب في المنطقة العربية يشير الى ان مستقبل المجتمعات العربية كله مرهون بموقف واداء هذا الجيل من الاطفال والشباب، خصوصا فيما يتعلق بأهداف التحول نحو مجتمع المعرفة . فالدول العربية تمتلك رصيدا هائلا من القوة البشرية التي يجب استثمارها وتمكينها من خلال التعليم للمشاركة والتقدم نحو مجتمع المعرفة. وتعد مشكلة الامية احدى ابرز العقبات التي تهدد المجتمعات العربية في سبيل الانخراط في مجتمع المعرفة والقضاء على الامية وخصوصا لدى الناشئة والشباب، وهي احد المقاييس الهامة لأية برامج تستهدف النهوض بالمجتمعات العربية، وعلى الرغم مما حققته معظم المجتمعات العربية من تحسن ملحوظ في مجال محو الامية، فقد ظلت معدلات الالمام بالقراءة والكتابة منخفضة نسبيا في العديد من الدول العربية بين الفقراء والمحرومين من الناشئة والشباب وبخاصة الاناث .وحسب إحصائيات(اليونسكو لعام 2010)،تقدر الامية بين السكان في سن (15) سنة فاكثر في عام 2007 بنسبة(29%) أي (58,36) مليون امي وامية غير ملمين بمهارات القراءة والكتابة اللازمة للحياة اليومية مقارنة بالمعدل العالمي والبالغ (16%)،و بالدول النامية (20%) وبلدان امريكا اللاتينية(9%) ومجموعة شرق اسيا (7%).ومن اهم التحديات التي تواجه تمكين الشباب في الدول العربية ،حجم الاميين والاميات ،بنسبة قدرها(13%) من مجمل اعداد الشباب العربي . ومعظم هؤلاء من الاناث من القطاعات الريفية والاحياء الفقيرة من المدن [7] ، والشكل (1) يوضح معدلات الامية في العالم.

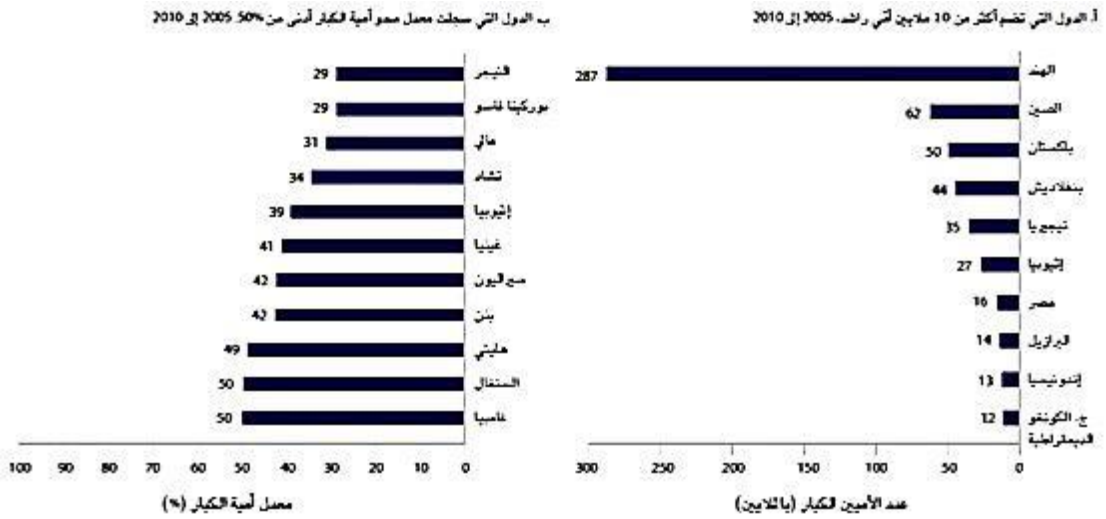

المصدر:-اليونسكو ،التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع،2012،ص92.

ان ما يقرب من نصف اليافعين في العالم في سن الدراسة الثانوية لا يذهبون الى المدارس الثانوية وعندما يلتحقون بها فان كثيرا منهم يفشلون في اكمال دراستهم او يكملونها دون اكتساب مهارات كافية، وخاصة مع الارتفاع المتزايد لمستوى القدرات التي يطلبها اقتصاد العولمة الحديث. هذا العجز في المهارات يسهم في قتامة الاتجاهات الاقتصادية للشباب ففي عام 2010، اصدرت منظمة العمل الدولية تقريرا لخص بعض الاتجاهات الرئيسية لمشاركة الشباب في القوى العالمة عبر فترة طويلة امتدت بين عامي 1998و2008، والبطالة بين الشباب هي مصدر قلق لكل اقتصاد وطني، وقبل الازمة العالمية التي حصلت في العام 2008 كانت معدلات البطالة بين الشباب تنخفض حتى توقفت عند نسبة اعلى قليلا من 12% في عام 2008، وبنفس الوقت ازداد عدد الشباب بوتيرة اسرع من فرص العمل المتاحة ،الامر الذي ادى لوجود اكبر حشد من الشباب العاطلين عن العمل عن أي وقت مضى والذي قدر عدده بنحو 81 مليون شخص في العالم في عام 2009 وعلاوة على ذلك اشار تقرير منظمة العمل الدولية الى انه ثبت

ان البطالة بين الشباب اكثر تأثرا بالأزمة عن البطالة بين الكبار .وهذا لا يبشر بخير بالنسبة للداخلين الجدد الى سوق العمل العالمي ولا سيما الشابات اللاتي عادة ما يجدن صعوبة اكثر من الشبان في العثور على عمل .وفي معظم المناطق النامية اتسعت الفجوة بين معدلات البطالة الذكور وبينها للإناث خلال الازمة [8] .

الشكل (2) يوضح الاتجاهات العالمية للبطالة لدى الشباب.

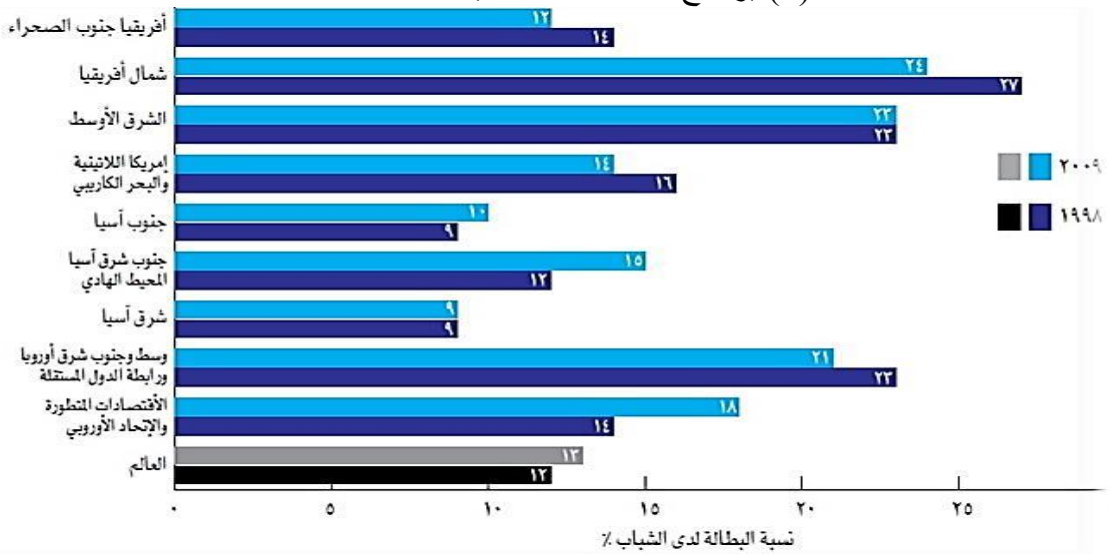

المصدر:- تقرير وضع الاطفال في العالم 2011،اليونيسف.

اثناء الازمة الاقتصادية تدهورت موازين الحساب الجاري في جميع الدول والاستثناء الوحيد هي مجموعة الدول الحديثة التصنيع في اسيا ،حيث ادت الازمة الى تحسينات في موازين الحساب الجاري. وتشير التوقعات انه من المتوقع ان يبقى فائض الحساب الجاري مستقرا في الدول النامية، وبما ان اسعار النفط ارتفعت خلال الفترة من (2010-2011) ،فان فائض الحساب الجاري في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تراجع مرة اخرى ،ومن المتوقع ان يرتفع الفائض ليصل الى (14,5%) من الناتج المحلي الاجمالي[9] . والشكل (3) يوضح ميزان الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

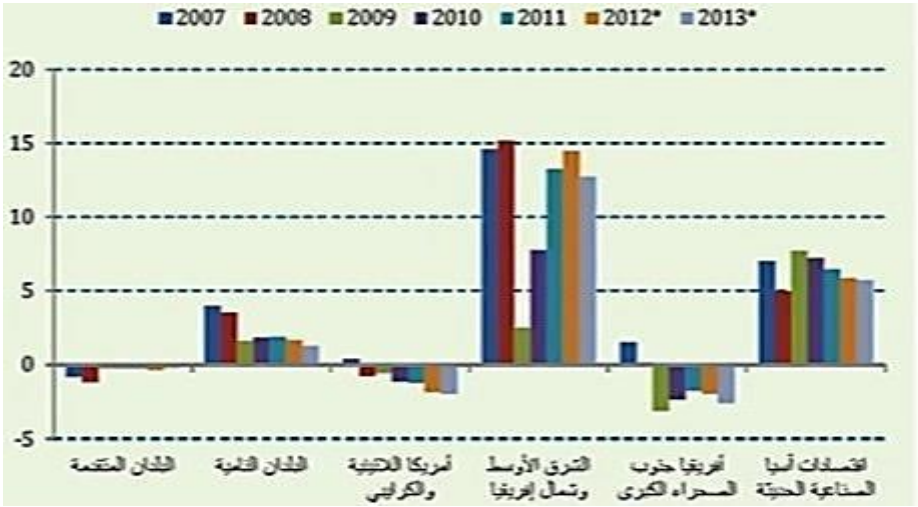

المصدر:- التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الاعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي 2012،ص 30.

يحظى التعليم الجامعي باهتمام متزايد في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الكوادر البشرية التي يحتاج اليها المجتمع للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة ويوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات العمل الوطني ،ويشكل المخزون من الطاقة البشرية في الجامعات اساس التنمية كون هذه المخرجات هي مدخلات التنمية لذلك كان استثمار التعليم هو افضل انواع الاستثمار اذا ما خطط له بالشكل الذي يحقق الاهداف المرجوة والتي تتواكب مع مستجدات العصر والثورة المعرفية والتكنلوجيا ومن هنا تكمن ضرورة دراسة الوضع الراهن والتنبؤ باحتياجات المستقبل وبالتالي وضع خطط استراتيجية وسياسات واضحة للعملية التعليمية في الجامعات الحكومية والاهلية بصورة تضمن بناء كادر قادر على التكيف مع احتياجات السوق ومتطلبات النمو[10] .

إن التركيز على ضمان حصول الأعداد المتزايدة سريعًا من الأطفال والشباب على التعليم، والضغط الذي يشكله هذا الأمر على الحسابات الحكومية، قد أدى بمرور الوقت إلى انخفاض جودة التعليم من حيث المهارات ذات الصلة التي يجب أكتسابها، ومن حيث الحصول على فرص متكافئة للتعلم. و من أكثر الأعراض اللافتة للنظر في هذه الظاهرة، ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في سن ما بين (15-24) عاما مقارنة بعدد السكان العام وخاصة المرأة. والتفاعل المعقد بين النمو السكاني، والتعليم، وسياسات العمالة، وقدرات الاقتصادات على استخدام الأصول غير الملموسة مثل المعرفة، والمعلومات، والبيانات، والأبحاث، يؤثر تأثيرًا مباشرًا وعميقًا على الحراك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونظرًا لأن نمو السكان يفوق معدل النمو الاقتصادي، يواجه الكثير من الشباب العربي ضرورة الحراك إلى الخارج بحثًا عن فرص الرزق وسبل العيش المستدامة. وكما يوضح الشكل البياني (3) ، أدى عدم التوافق الكبير بين مجموعات المهارات التي اكتسبها حديثي التخرج، ومتطلبات أسواق العمل إلى ارتفاع معدلات البطالة لفئات اجتماعية محددة ولا سيما بين الذكور الحاصلين على التعليم الأساسي، والإناث الحاصلات على التعليم الثانوي[11] .

الشكل (4) يوضح بطالة الشباب وفقا لمستوى التعليم والنوع الاجتماعي.

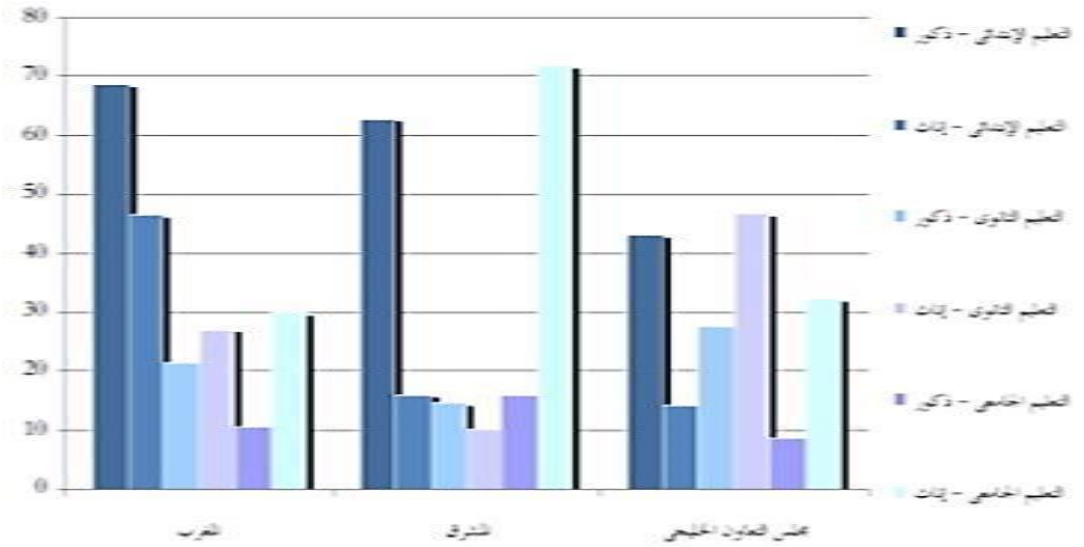

المصدر:- منظمة العمل العربية، تقرير تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي ،ص42.

وقد بلغ متوسط معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية ما تقديره 4,8 في المائة في عام2012 بعد أن كان 2,2 في المائة في عام 2011 . ومن بين العوامل التي أسهمت في هذا الارتفاع الانتعاش الذي شهدته مجموعة بلدان المغرب، وخصوصاً ليبيا، والنمو الاقتصادي الذي سجلته بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي عام 2013، يتوقع أن يكون متوسط معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة 4,4 في المائة. واحتمالات انخفاض معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى انخفاض الإيرادات من صادرات الطاقة التي بلغت من الارتفاع في عام 2012 مستوى نادراً ما سجلته المنطقة في الماضي. غير أن حالة الاستقطاب في التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ذهبت في عام 2012إلى المزيد من العمق. فالبلدان المصدرة للطاقة ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي تشهد انتعاشا ثابتا، نتيجة لمجموعة من السياسات المالية والنقدية التوسّعية. أما البلدان المستوردة للطاقة فتحاول جاهدة تثبيت اقتصاداتها وسط مزيد من القيود نتيجة لتناقص مخزونها من العملات الأجنبية. وهذا الاستقطاب الذي من أسبابه الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، هو أيضاً نتيجة لضعف حركة التجارة والاستثمار والسياحة بين البلدان العربية. وضعف الثقة في المعاملات التجارية ضمن المنطقة أدى إلى تجزء في اقتصادات المنطقة وتشتت في مصادر قوتها، حصيلته مزيد من البطالة في مختلف بلدان المنطقة، بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي. ووسط هذه الصعوبات الاقتصادية ومشاكل البطالة، استمرت التطوّرات الاجتماعية على مسار تدريجي في المنطقة عبر سلسلة من الوسائل لإصلاح السياسات العامة وتطوير المؤسسات. ومن أبرز ما شهده عام 2012 على هذا الصعيد، سلسلة من الإجراءات السياسة العامة اتخذتها المملكة العربية السعودية لتنشيط دور القوى العاملة الوطنية في سوق العمل وتعزيز عمل النساء. وفي الوقت الراهن، تعيش المنطقة حالة من الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي تطبع التطوّرات الاجتماعية. الضعف الهيكلي الذي يلمّ بالاقتصادات العربية، ومن مظاهره ارتفاع معدّلات البطالة والتفاوت في الدخل[12].والجدول(1) يبين معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتضخم اسعار المستهلك للفترة2009-2013 .

	النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي					تضخم اسعار المستهلك				
البلد	2009	2010	2011	2012	2013	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين	2,5	4,3	1,9	3,4	3	2,8	2	0,4-	2,8	3,2
الكويت	7,1-	2,4-	6,3	4,7	3,2	4	4	4,8	2,9	3,2
عمان	3,3	5,6	0,3	6,5	4	3,2	3,2	4,1	2,9	3,2
قطر	12	16,6	13,5	6,2	5,2	4,9-	2,4-	1,9	1,9	2,5
السعودية	0,1	5,1	7,1	6,8	5,5	4,1	3,8	3,7	2,9	3
الامارات	4,8-	1,3	4,2	4	3,8	1,6	0,9	0,9	0,7	2
بلدان مجلس التعاون الخليجي	0,7-	4,6	6,6	5,7	4,7	2,7	2,6	2,9	2,2	3,7
مصر	4,7	5,1	1,9	2,2	3,2	11,8	11,8	10,1	7,2	11
العراق	5,8	5,9	8,6	11,3	7,8	2,8-	2,4	5,6	6,1	6
الاردن	5,5	2,3	2,6	2,7	2,9	0,7-	5	4,4	4,8	5
لبنان	8,5	7	1,5	1,2	1,8	1,2	4	4,9	6,6	5,2
فلسطين	7,4	9,3	12,2	5,3	4	2,8	3,7	2,9	2,7	3
سوريا	5,9	3,4	2-	31,4-	7,1-	2,8	4,4	4,7	36,5	12
بلدان المشرق	5,6	5,1	2,2	1,7-	2,6	6,5	7,7	7,6	11,4	9,3
الجزائر	2,4	3,3	2,9	2,8	2,9	5,7	3,9	4,5	8,6	4,8
ليبيا	0,7-	4,8	61,3-	100,7	15	2,5	2,5	15	5	3,5
المغرب	4,8	3,7	5	2,8	4,9	1	1	0,9	1,3	1,8
تونس	3,1	3,2	1,9-	2,6	3,6	3,5	4,4	3,6	5,6	5,2
بلدان المغرب	2,5	3,6	9,3-	10,6	5,3	3,6	3	5,5	5,7	3,9
جزر القمر	1,8	2,1	2,2	2,5	3,5	4,8	4,2	6,8	5	3,2

جيبوتي	5	3,5	4,8	4,7	4,8	1,7	4	6,8	5	3,2
موريتانيا	0,1	5,6	5,1	4,8	6,3	2,2	6,3	5,7	6,2	6
الصومال	----	----	-----	----	----	----	---	----	---	---
السودان	5,9	5,2	2,7	7-	2,5	11,2	13	18,1	35,1	22
اليمن	4,3	6,8	15,3-	1-	4,5	5,4	11,1	19,4	10,2	9,5
اقل البلدان نموا	5,1	5,5	2,3-	4,6-	3,2	9,5	11,6	17,2	24,6	16,5
مجموع المنطقة العربية	1,3	4,5	2,2	4,8	4,4	3,9	3,9	4,9	5,5	4,8

المصدر:- -اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا)،مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ، 2012-2013،ص 5.

ثانيا:- طبيعة سوق العمل العربي:-

توضح عدة عوامل الموقف في سوق العمل بالمنطقة العربية، وذلك فيما يتعلق بالعرض والطلب. ففيما يتعلق بالعرض: فإن التغيرات الديموغرافية تؤدى إلى الزيادة في معدل نمو السكان ذوي النشاط الاقتصادي في العالم العربي. وتشهد المنطقة العربية معدلات نمو سكاني ونمو في القوى العاملة بشكل أكبر من أغلب المناطق الأخرى. ومن المتوقع أن تصل نسبة السكان ذوي النشاط الاقتصادي إلى 62 % في عام 2015، كما ستنخفض نسبة المعالين لتصل إلى 35 % من إجمالي السكان. مما يعني أن المنطقة العربية ستتمتع ب "هبة ديموغرافية" حيث ستزيد القوى العاملة بنسبة 2.5 %، بينما سينخفض معدل الإعالة، مما سيؤدي إلى صافي زيادة سنوية تقدر ب 2,2% لدى السكان ذوي النشاط الاقتصادي وفى عام 2006 ، كان يشكل إجمالي القوى العاملة في المنطقة العربية 122 مليون عامل. بما يمثل حوالي 38 % من إجمالي السكان في المنطقة العربية، وذلك بالمقارنة بنسبة عام 2005 التي وصلت إلى 35 %، بمعدل نمو يبلغ 3.2% تقريبًا على طول الفترة الممتدة بين 1995 - 2006. وتشهد أكثر الدول العربية زيادة كبيرة في حجم القوى العاملة للفترة الممتدة بين 1995-2006. وتختلف النسبة في الإمارات التي تبلغ 66.8 % عن النسبة المقدرة في العراق البالغة 26.8 %. إلا أن حجم القوى العاملة من إجمالي السكان ما زال منخفضًا في المنطقة العربية إذا ما قورن بمناطق أخرى. ويرجع ذلك في الأساس إلى الحجم الأكبر للصغار، والمعدل الأقل للمشاركة الاقتصادية للمرأة. وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في المنطقة العربية، فإنه من الواضح بأن أكثر من نصف القوى العاملة العربية يتركزون في أربعة دول عربية (مصر، السودان، والمغرب، والجزائر). وتمثل الأربع دول ما يقرب من 70 مليون عامل [13] .

لقد تغيرت مفاهيم التنمية مؤخرا مع تزايد الاهتمام بالاقتصاد المبني على المعرفة، فوفقا لأدبيات التنمية الاقتصادية قصد بعملية التنمية التحول نحو التصنيع، أو التحول من اقتصاد يسود فيه القطاع الأولي إلى اقتصاد تؤدي فيه الصناعة والخدمات دورا أساسيا سواء بالنسبة للإنتاج أو التوظيف أو التصدير، غير أن درجةَ ملائمة هذا المفهوم للتنمية أصبحت أقل الآن، إذ أصبح التحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة هدفا للسياسة الاقتصادية في جميع المجتمعات، إذ تقدم التنمية القائمة على المعرفة إطارا لربط تطبيقات تقانة المعلومات والاتصالات بأهداف عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات المختلفة، ومن ثم أصبح ينظر إلى المعرفة على انها مفتاح النمو على المدى الطويل، وتتبع أهمية الاقتصاد المبني على المعرفة من الوعي الكامل بدور المعرفة وتقنيات الإنتاج في عملية النمو، فلذلك تزايد إدراك أهميتها النسبية بصورة واضحة في السنوات الأخيرة، إذ أزداد الناتج والتوظف في الصناعات عالية التقنية في اقتصادات العالم المتقدم، ويعتبر النظام التعليمي مكونا أساسيا لعملية إنتاج المعرفة واكتسابها وتوظفها ،ففي الاقتصاد المبني على المعرفة أصبح التعليم في غاية الأهمية بالنسبة لجميع الأفراد في هذا المجتمع، حيث حدد النظام التعليمي قدرة الأفراد على تعلم المهارات الجديدة والقدرة على

استيعاب التقنيات الحديثة واستخدامها، ومن ثم التأثير في الفرص المتاحة لهم في سوق العمل [14].
لابد من مواجهة التحدّي الملحّ الكامن في تطوير سياسات واستراتيجيات من أجل إنتاج الوظائف المنتجة واللائقة عبر تعزيز المؤسسات المستدامة الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة العربية. ومع الإقرار بدور القطاع الخاص في النمو واستحداث الوظائف وتخفيف الفقر، يتم تشجيع الدول في المنطقة العربية على الشروع في عملية الإصلاح الاقتصادي السليم، خاصة معالجة تعزيز البيئة الممكنة للأعمال ومواءمة النظام التربوي مع حاجات سوق العمل . إن البيئة المواتية للأعمال، إلى جانب الإطار القانوني والتنظيمي الفاعل، لأمر أساسي لتعزيز القطاع الخاص واستحداث الوظائف. ويُعزى انتشار القطاع غير المنظم في المنطقة العربية، بدرجة كبيرة، إلى بيئة معقّدة وغير سهلة للأعمال، تتّسم بقوانين وأنظمة وإجراءات إدارية معقّدة تفتقر إلى الشفافية. كما هناك حاجة لتعزيز تنافسية وإنتاجية المؤسسات في المنطقة عبر سياسات مصمّمة لتلبية الحاجات وتأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية في البلاد والموارد المتاحة والقدرات المؤسسية وتحترم المبادئ الأساسية والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية. كما يجدر بذل الجهود من أجل تقوية التعاون والتكامل الإقليمي بين الدول، خاصة في القطاع التجاري من أجل تشجيع التنوع الاقتصادي وفرص العمل الأوسع نطاقاً. وأخيراً هناك حاجة ملحّة لمعالجة عدم المطابقة بين حاجات السوق والأنظمة التربوية وأنظمة التدريب المهني والفني. ومن الضروري التأكيد على أهمية تنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم وتشجيع ثقافة المبادرة الفردية، خاصة بين الشباب، بما في ذلك الشابات. فيمكن للمبادرة الفردية للشابات والشبان أن تكون طريقا" نحو الخروج من الفقر عبر استحداث الوظائف والنمو الاقتصادي والانسجام الاجتماعي. إلا أن النساء والشباب يواجهون قيود محددة وعراقيل تمنعهم من إنشاء مؤسستهم وإدارتها. وهذه القيود - البارزة في معظمها في المنطقة - قد تتضمن الافتقار إلى الدعم الثقافي، التربية والتدريب الضعيفين، عدم كفاية خدمات دعم الأعمال، غياب الأنظمة التي ترعى المساواة بين الجنسين، النفاذ المحدود إلى التمويل وبرامج التعزيز المحلية. ويؤكّد التنوع الاقتصادي لدول المنطقة الحاجة لتطوير سياسات تستجيب للحالات المحددة .و خلال السنوات الأخيرة شهدت المنطقة العربية نمواً كبيراً، خاصة بفضل قطاع الطاقة وقد أدَى ذلك إلى ازدياد في عدد الوظائف. إلاّ أنَ القطاعات ذات النمو العالي وذات القيمة المضافة العالية ليست بالضرورة تلك التي تستحدث غالبية الوظائف الجديدة. وفي دولٍ عديدة، لا زال نمو الإنتاجية منخفض نسبياً. ومن هنا لا بدّ من توسيع النمو وتعزيزه من أجل تمتين التنافسية الطويلة الأمد للمنطقة. أما التكامل الإقليمي – تخفيض تكلفة الأعمال ومعالجة المشاكل التي تستوجب حلولاً تعاونية وعابرة للحدود – فهو أساسي لتعزيز التنافسية. إضافة الى ذلك، فإن المنطقة لديها القوى العاملة الأسرع نمواً في العالم ومع ازدياد عدد الشبان والشابات الوافدين الى سوق العمل فإن التحدي الكامل في استحداث الوظائف لا زال كبيراً للغاية. ويلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً وأعظم في معالجة هذا التحدي. وفي حين أن أصحاب المبادرات يتوقعون بيئة ممكَنة من أجل إنشاء المؤسسات وتحقيق نموها فإن المجتمع ينتظر أن تعمل المؤسسات بشكل مسؤول ومستدام. وعلى مستوى المؤسسة، تعني الاستدامة تشغيل مؤسسة من أجل أن تنمو وتحقق الأرباح مع الإقرار بالتطلعات الاقتصادية والاجتماعية للسكان داخل المنظمة وخارجها. ويعني ذلك أن إدارة المؤسسات المستدامة يجب أن ترتكز على دعائم ثلاث: الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وبهذه الطريقة يكون للمؤسسة الإمكانية من أجل إنشاء ثروة مستدامة وعمل لائق. وفي عدد من دول المنطقة، غالباً ما تعرقل هيمنة الدولة النمو في القطاع الخاص ويفيد غياب المساواة في التعامل مع الشركات التي تملكها الدولة، على حساب المؤسسات الخاصة4. عموماً، فإن حصة الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص في ازدياد في معظم الدول وإن إصلاح بيئة الأعمال على أجندة كل دول المنطقة. ومن الضروري لدول المنطقة العربية أن تستمرّ على هذا المسار للإصلاح، لاسيّما في التربية وإدارة سوق العمل: فيجدر تطوير الموارد البشرية التي تحتاجها الأعمال

وتعزيز المبادرة وتيسير النمو عبر مؤسسات وعمليات داعمة شفافة. ومن هنا، فإن التحدي الأساسي يكمن في تطوير استراتيجيات من اجل إنتاج الوظائف اللائقة والمنتجة وتعزيز المؤسسات المستدامة. ويبقى استحداث الوظائف في المؤسسات المستدامة أساسياً من أجل التنوع الاقتصادي وزيادة الدخل وتقليص الفقر في المنطقة [15] .

إن المنطقة العربية فيها تنوّع اقتصادي واسع إذ تتضمن دولا" هي من الأكثر ثراءً في العالم وأخرى من أفقرها. وخلال العام 2007، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً (لتصنيف البنك الدولي) معدل نمو بلغ 5,7%. وبالرغم من أن قطاع الطاقة هو الذي يوجّه النمو في معظم دول المنطقة، إلا أنه ليس مصدر النمو الوحيد حتى في الدول الغنية بالموارد. ومؤخراً فإن مساهمة الاستثمار (بعيداً عن الاستهلاك المحلي) في النمو قد شهد ازدياداً. إضافة الى ذلك، فإن الاستثمار الخاص كحصة من إجمال الناتج المحلي قد شهد ازدياداً مما يشير الى نمو القطاع الخاص. وهذه فرصة من أجل البناء والتركيز على تطوير القطاع الخاص عبر جعله أكثر شمولية وذلك عبر تعزيز المؤسسات المستدامة. إن إنتاج الوظائف للنساء والشباب هو تحد رئيسي. فحوالى ثلث سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هم دون سن الخامسة العشرة (بالمقارنة مع حوالى 16% للاتحاد الأوروبي). ومن جهة أخرى، يمكن لهذه الأرقام الخاصة بالسكان أن تمثل ميزة تنافسية هائلة ولكن من جهة أخرى يمكنها أن تشكل عبئاً إضافياً ومصدر عدم استقرار إن لم يتم إيجاد فرص عمل إضافية. ومن المشاكل الأساسية في المنطقة ما يرتبط بجودة المهارات الموجودة بين الوافدين الى سوق العمل (بما في ذلك مهارات المبادرة الفردية). ويعزى ذلك بشكل أساسي الى عدم المطابقة بين حاجات السوق والنظام التربوي والأداء الهش لأنظمة التدريب المهني والتقني. ويستوجب نمو الوظائف المستدام إصلاحات هيكلية من أجل إطلاق الطاقات لتنمية المؤسسات المستدامة ولاسيما تحسين بيئة الاستثمار المواتية للأعمال وفتح الاقتصادات نحو تجارة أوسع وتحسين اداء الحكومات من ناحية محاسبة القطاع العام والشمولية والفعالية جدول (2) . فمثلاً لدى سلطنة عُمان بيئة مؤاتيه للأعمال أكثر من 76% من دول العالم، وبالنسبة إلى السياسة التجارية فإن عُمان أفضل من 44%من دول العالم أي بمعدل أدنى من المعدل العالمي الذي يبلغ 50%. وقد أجرت قطر إصلاحات في محاسبة القطاع العام بين 2000 و2007 مما جعلها من أفضل القائمين بالإصلاح وأفضل من 88% من دول العالم. ومن المهم الإقرار بأن هذه الإصلاحات الهيكلية، كرزمة متكاملة في إطار البيئة المرتبطة بالسياسات، أساسية لتعزيز المؤسسات المستدامة [16] .

جدول 2: التقدم من ناحية الإصلاحات الهيكلية.

البلد/المنطقة	السياسة التجارية		بيئة الاعمال(ج)		الحوكمة (جودة الادارة)		الحوكمة (مسالة القطاع الخاص)	
	الوضع الحالي (ا)	تقدم الاصلاح (ب)	الوضع الحالي (ا)	تقدم الاصلاح (ب)	الوضع الحالي (ا)	تقدم الاصلاح (ب)	الوضع الحالي (ا)	تقدم الاصلاح (ب)
الجزائر	58	69	30	51	32	11	27	56
البحرين	-	71	-	-	75	62	25	94
جيبوتي	53	47	11	-	-	-	-	-
مصر	73	96	20	61	42	94	23	75
ايران	1	73	21	1	30	38	22	8
العراق	-	-	37	-	-	-	-	-
الاردن	50	91	49	37	54	22	34	62
الكويت	58	7	77	12	55	29	32	77
لبنان	13	91	42	3	-	-	-	-
ليبيا	-	-	-	-	4	15	صفر	45
المغرب	64	55	31	172	75	90	32	77

عمان	44	70	76	69	56	28	17	88
قطر	-	8	-	-	61	82	14	65
السعودية	61	87	87	55	71	92	5	68
سوريا	32	38	23	82	13	48	8	67
تونس	56	57	49	52	73	75	20	30
الامارات	77	-	54	6	44	2	20	84
الضفة الغربية وغزة	-	-	33	-	-	-	-	-
اليمن	20	87	63	10	23	18	19	57
معدلات اقليمية (غير مرجحة)								
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	47	63	44	29	47	47	20	64
فقيرة بالموارد	51	73	32	42	61	70	27	61
غنية بالموارد (عمالة كثيرة)	28	67	35	17	24	29	19	47
غنية الموارد مستوردة للعمالة	60	49	73	35	53	44	16	74
شرق اسيا والمحيط الهادي	49	43	63	45	46	50	39	41
اوربا واسيا الوسطى	50	55	56	63	54	64	53	56
اميركا اللاتينية والكاريبي	60	57	47	46	43	42	57	42
دول ذات دخل مرتفع في منطقة التعاون والتنمية الاقتصاديتين	83	63	84	63	89	48	91	48
جنوب اسيا	23	40	46	33	34	51	37	29
افريقيا جنوب الصحراء	29	30	26	46	31	45	36	53
العالم	50	50	50	50	50	50	50	50

---- = بيانات غير متوفرة

المصدر:- المنتدى العربي للتنمية والتشغيل،(تطوير المؤسسات المستدامة واستحداث الوظائف)،الدوحة ،2008،ص 4.

ومن خلال الجدول اعلاه نلاحظ ما يأتي:-

أ- بالنسبة إلى كل مؤشر، يعكس الوضع الحالي للبلد موقعه عام 2007 في الترتيب العالمي على أساس مجموعة من المؤشرات ذات الصلة التي تظهر كتوزيع لوتيرة متراكمة، ويعكس رقم 100 البلد الذي لديه أفضل السياسات في العالم والرقم صفر يمثل الدولة التي لديها أسوأ السياسات في العالم.

ب- يعكس تقدم الإصلاح التحسن في تصنيف البلد بين 2000 و 2007 أو بين 2003 و 2007 بالنسبة الى الإصلاحات الخاصة بالأعمال والأنظمة في تصنيف عالمي للدول على أساس التغيرات في مجموعة من المؤشرات ذات الصلة والتي تظهر بشكل توزيع للوتيرة المتراكمة. ويشير الرقم 100 الى البلد الذي لديه أفضل تحسن في التصنيف العالمي والرقم صفر إلى البلد الذي لديه أكبر تدهور في التصنيف العالمي.

ج- لقد تمت مراجعة مؤشر بيئة الأعمال لهذا العام2007 في تقرير التنمية والآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الى حد كبير (مما يعكس التغيرات في المؤشرات لمستخدمة والمراجعات الكبيرة للبيانات التاريخية) ولا يمكن مقارنتها بالمؤشر الذي ظهر في التقرير نفسه للعام الماضي. وتظهر البطالة عند اختلال التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل ،اذ تعتبر نسب البطالة اهم مؤشرات ومقاييس ذلك السوق ،كما تعتبر النسبة بين (3-6%) في حدود المستويات الطبيعية للبطالة .وبدوره يعد اختلال سوق العمل احد مؤشرات تدهور الاداء الاقتصادي الكلي[17].

إن الموقع الجغرافي فضلا عن نقاط التشابه الاقتصادية والثقافية بين دول المنطقة يعزز التكامل الاقتصادي الاقليمي. إلا أنه وبالرغم من الحصة المتزايدة للتجارة بين المناطق من مجموع تجارة

السلع فيها، فإن حجم التجارة بين دول المنطقة لا زال أصغر من كافة المناطق الأخرى في العالم، باستثناء جنوب آسيا. ويمكن أن يعزى ذلك جزئيا إلى أنه من الصعب للدول التي لديها نفس الموارد وقدرات الإنتاج وهياكل التصدير أن تجد تكاملاً تجارياً يمكنها أن تؤسس عبره لأنماط تخصص وتنويع. إضافة إلى أن التكامل المتدني في سوق السلع والفروقات بين دول المنطقة في الأنظمة والقيود على تحويل العملة ومحدودية الحركة المادية للأشخاص جميعها عناصر تقيّد التكامل الإقليمي. إلاّ أن هناك إقرار متزايد بأنّ الحاجة إلى تعزيز التعاون وتوثيقه من أجل تعزيز التنوع الاقتصادي وتوفير فرص استخدام أوسع نطاقا بهدف تطوير دور ريادي في الصناعة العالمية. فسيساعد التكامل الإقليمي الأكبر شركات التصدير والاستيراد على أن تتعلم كيفية الدخول والعمل في الأسواق الأجنبية في ظروف "أكثر أماناً" قبل دخولها في المنافسة العالمية؛ ويزوّد بأرضية للتدريب لصانعي السياسات والمسؤولين الرسميين الذين بذلك يكسبون الخبرة في التفاوض بشأن نواحي ذات تقنية عالية في بيئة السياسة التجارية؛ ويوفر فرصة للمضي قدما من ناحية الانسجام في الأنظمة المختارة والقوانين بين دول المنطقة، أكثر مما كان ممكناً على المستوى المتعدد الأطراف، مع الاستفادة من الاقتصادات المتطورة الناتجة عن ذلك للتجارة بين دول المنطقة وخارجها والمساعدة على تعزيز العناصر الإيجابية في برامج الإصلاح المحلي عبر ترسيخ سياسة الاتفاقات التجارية الإقليمية. إن تحديات السياسات لتكامل إقليمي أكثر عمقاً وفعالية في المنطقة هائلة ومتعددة الأوجه. سواء أكانت أفقية أو عمودية فإنّ الروابط الأكبر بين الدول والشراكات الأقوى بين القطاعين العام والخاص، هي من الأمور الأساسية من أجل تعزيز التنافسية الإقليمية. ويحمل توسيع التجارة وعداً" بأرباح كبيرة من ناحية استحداث الوظائف لأنّ فرص التصدير سوف تضيف ملايين الوظائف. فمثلاً، إذا أمكن للمنطقة أن تحقق نمواً أسرع في تصدير المنتجات غير النفطية بحوالي 15% في السنة خلال السنوات الخمسة المقبلة فعلى الأرجح سيكون ذلك كافياً لتوليد حوالى أربعة ملايين وظيفة و4% من القوى العاملة، مباشرة أو بشكل غير مباشر، فقط في القطاعات المصدّرة . كما من المهم الإقرار بأهميّة استحداث الوظائف الجديدة، إلا أنّ استدامة هذه الوظائف أيضاً غاية في الأهمية. وفي هذا الصدد إن تأثير التوسع التجاري على الاستخدام أساسي ويستوجب بيئة مؤاتيه أكثر للأعمال أو للمناخ للاستثمارات في المنطقة بغية إنتاج مؤسسات مستدامة ووظائف لائقة ومنتجة [18] .

ثالثا:- التنافسية والانتاجية في صلب تطوير المؤسسات المستدامة[19] :-

1-إنّ التنافسية والإنتاجية تشكلان الركيزة للنمو ولهما أبعاد تظهر على المستوى الوطني وعلى مستوى المؤسسات. وتحتاج السياسات لتعزيز الإنتاجية والتنافسية إلى الإقرار بالتنوع، ولا بدّ من تكييفها مع مستويات التنمية في الدول والموارد المتوافرة والقدرات المؤسسية. ولا شكّ أنه لا توجد معادلة سحرية لذلك، ولكن يمكن ملاحظة النزعات التي تشير إلى الأهمية النسبية لمختلف اللاعبين على الساحة وفقا لمستويات التنمية. ولا بدّ من تركيز أكبر ضمن الدول على القطاعات الناشئة وإيجاد الروابط بين تطوير المهارات والاستثمار وذلك من أجل زيادة كميّة وجودة الوظائف.

2-غالباً ما يكون التحدي في الدول ذات الدخل المنخفض (مثل اليمن ، موريتانيا ، جيبوتي) هو في تخطي المنافسة على العمالة الرخيصة أو الموارد الطبيعية. فلا شكّ أن هذا يتحقق عبر التركيز على مجموعة واسعة من الشروط الأساسية، بما في ذلك التعليم الأساسي والقابلية للاستخدام والمهارات التقنية والصحة ومعالجة نقاط الضعف في البنى التحتية، عوضاً عن إيلاء الأولوية لتعزيز المعايير التنظيمية للأعمال.

3-بالنسبة إلى الدول ذات الدخل المتوسط (مثل مصر وليبيا والمغرب) لا شكّ أن العوامل التنافسية الكبرى ستتضمّن تحسين قدرات التسويق والإدارة للمؤسسات ومضمون التعليم ما بعد

الثانوي والتدريب المهني وتوسيع قاعدة التصدير وتحسين جودة البنى التحتية للاتصالات وتوسيع استخدام الإنترنت.

4- بالنسبة إلى الدول ذات الدخل المرتفع (قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين) فإنّ زيادة القدرات الابتكارية وجذب المواطنين نحو الشروع في مبادرات فردية سيكونان أساسيان. فالمنافسة الوطنية تتأثر إلى حدّ كبير بعوامل مثل جودة حوكمة الشركات وحجم الإجراءات الإدارية وجودة ومرونة اليد العاملة الماهرة المدعومة بمرونة المهارات عبر المهن والصناعات والأسواق المالية المحسّنة التي تقلص العراقيل أمام الاستثمارات الأجنبية، ومدى حجم تطوير المجموعات.

5-لا شكّ أن هذا تمثيل مبسّط لعمليات معقدة ومنوّعة. إلا أنه يظهر أن مستوى التنمية على الأرجح سوف يؤثر على العوامل التي تطرح أكبر القيود، ومن هنا الحاجة إلى تطوير استجابات محددة من السياسات لحالات معيّنة، عوضاً عن الاتكال على نقل سياسات من دول أخرى وحسب. فضلاً عن ذلك، لا بدّ من الإقرار بأن هذه الفئات تستثني بعضها البعض وأن القيود ستختلف وغالباً ما تتداخل بين القطاعات والمناطق .

6-ويقيّم تقرير التنافسية العالمية السنوي)GCR(للمنتدى الاقتصادي العالمي عدداً من العوامل التي تسهم بقدرة بلد ما على النمو على أساس مستدام. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، يتمّ استخدام مؤشّر تنافسي عالمي GCI((لقياس ثلاث مجالات أساسية لعملية النمو: بيئة الاقتصاد الكلّي، وجودة المؤسسات العامة وحالة التكنولوجيا واستخدامها. وعلى هذا الأساس، يقيّم تقرير التنافسية العالمية السنوي الأداء التنافسي لثلاثة عشر دولة عربية: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عُمان، قطر، سوريا، تونس والإمارات العربية المتحدة. وهو يلحظ تنوّعاً كبيراً في المنطقة بحيث أن إجمالي الناتج المحلي للفرد للدّولة الأعلى هو ثلاث وسبعين مرّة ضعف ذاك في الدولة الأفقر. وتؤثر هذه الفروقات على أمور عديدة بما في ذلك توافر الموارد للاستثمار العام وتشكيل القوى العاملة وطبيعتها.

الاستنتاجات:-

1- يتميز الشعب العربي وخصوصا الطبقة المتعلمة برغبة كبيرة لتطوير الواقع العربي والنهوض بمستقبل الامة العربية ولكنه يفتقر الى الخطط السياسية والاقتصادية الملائمة للنهوض به .
2- تركز اغلب الاهتمام في مجال التعليم العربي ولاسيما الجامعي منه على اختصاصات معينة واهمال الاختصاصات النادرة والتي يحتاجها سوق العمل بشدة.
3- دعم بعض الدول العربية ولو بشكل غير مباشر لهجرة الكفاءات الى الخارج الامر الذي انعكس سلبا الدول العربية.

التوصيات:-

1- الاهتمام بالتعليم الجامعي بشكل اكبر وجعله متلائما مع متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتجددة باستمرار .
2- تنسيق الجهود العربية في مجال تبادل الخبرات والكفاءات العربية والاستفادة من ايدي العاملة العربية في الدول العربية بدلا من هجرتها الى الدول الاخرى.
3- اعطاء فرصة اكبر للمرأة لممارسة دورها الفعال في سوق العمل العربي وفي مختلف المجالات .
4- توحيد التشريعات العربية في مجال انتقال العمالة العربية والحد من عمالة الاطفال.

الهوامش:-

[1] ـ د-بلقاسم العباس،(حول صياغة اشكالية البطالة في الدول العربية)،سلسلة جسر التنمية ،الكويت،2010،السنة التاسعة، ص 6.

[2] ـ احمد الكواز،(السياسات الاقتصادية وراس المال البشري)،المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2002،ص 25

[3] ـ د-بلقاسم العباس،(حول صياغة اشكالية البطالة في الدول العربية)، ص 6.

[4] ـ تقرير التنمية الانسانية العربية ،برنامج الامم المتحدة الانمائي،2002،ص5.

[5] ـ هند عمار،(المسئولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية)،اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،كلية الحقوق،2004،ص12.

[6] ـ د-محمد ظافر محبك و عبد الحميد الوليد الصباغ ،(اتجاهات المعرفة في الوطن العربي)،مجلة تنمية الرافدين ،العدد 105،مجلد33لسنة 2011،جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد ،ص 66.

[7] ـ برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير المعرفة العربي 2010-2011،ص 24.

[8] ـ تقرير وضع الاطفال في العالم،ص45-46 اليونيسف .

[9] ـ التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الاعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي .2012،ص2.

[10] ـ مادة معلوماتية عن التعليم الجامعي، الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات.

[11] ـ تقرير تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي.ص41.

[12] ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا)،مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا2012-2013.

[13] ـ تقرير تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي،ص12.

[14] ـ ـ د-محمد ظافر محبك و عبد الحميد الوليد الصباغ ،(اتجاهات المعرفة في الوطن العربي)، مصدر سابق ،ص15.

[15] ـ مكتب العمل الدولي ،(تطوير المؤسسات المستدامة واستحداث الوظائف)،المنتدى العربي للتنمية والتشغيل،الدوحة،2008،ص2-3.

[16] ـ المصدر السابق.ص4.

[17] ـ دادان عبد الغني و محمد عبد الرحمن،(دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008)،مجلة الباحث، عدد 10لسنة 2012،ص 175.

[18] مكتب العمل الدولي ،(تطوير المؤسسات المستدامة واستحداث الوظائف)، مصدر سابق ،ص5.

[19] ـ المصدر السابق.ص6.